

أزمة الازدواجية في العمل الدبلوماسي الفلسطيني (1994 - 2010م)

"تقرير جولدستون أنموذجاً"

زيد محمد حسن أبو شمعة¹

طالب باحث في سلك الدكتوراة، شعبة علوم التواصل وتقنياته، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط

zaidabushamaa@gmail.com

استخلاص: كان نشاط الدبلوماسية الشعبية الفلسطينية سابقاً لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ككيان سياسي فلسطيني مستقل تم تجسيده وتثبيته بعد مرحلة من النضال الفلسطيني العسكري والدبلوماسي استطاع خلالها أن يحقق إنجازات مختلفة على صعيد تثبيت الحقوق الفلسطينية وترجمة ذلك دبلوماسياً عبر انتزاع قرارات دولية تعترف بالهوية السياسية للشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية. ومع توقيع اتفاقية أوسلو في العام 1993م وإنشاء السلطة الفلسطينية كذراع يدير شؤون الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين، شهد النظام السياسي الفلسطيني حالة تحول على مستوى الخطاب الرسمي من ناحية وآليات إدارة الوضع الفلسطيني من ناحية أخرى، ما قلص من دور الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل خاص، واللجنة التنفيذية للمنظمة بشكل عام. الأمر الذي أدى إلى حالة من الازدواجية في شكل اتخاذ القرار الدبلوماسي وصياغة الخطاب الرسمي، على نحو أدى إلى تشتت وإضعاف الدبلوماسية الفلسطينية بشقيها الرسمي والعام، خاصة في ظل ظهور قوى سياسية في الساحة الفلسطينية ذات خطاب مختلف عن خطاب منظمة التحرير الفلسطينية مثل حركة حماس، وفتحتها لعلاقات وقنوات اتصال مع قوى إقليمية خارج إطار علاقات منظمة التحرير الرسمية ومواقفها السياسية، وما رافق ذلك من حالة فرز وتجيش وصل حد حدوث انقسام سياسي أضر بشكل كبير في وحدة وتماسك الصف الفلسطيني وخطابه الوطني وتموقعه في الخارطة السياسية العربية والدولية، ما ألحق ضرراً بقدرة الدبلوماسية الفلسطينية في التعبير عن نفسها وايصال مواقفها الرسمية بكفاءة والدفاع عن مصالحها الوطنية، وتراجع قدرتها في حشد وتحريك الجماهير وتفعيلهم في إطار النشاط الدبلوماسي العام لخدمة الموقف الوطني الرسمي. وقد ظهرت انعكاسات هذا التراجع والتشتت في المشهد الفلسطيني جلياً بعد طلب قيادة السلطة الفلسطينية تأجيل التصويت على تقرير جولدستون وذلك في ظل واقع داخلي وعربي شائك ومعقد ومناخ دولي خاضع للقوى ذات الأهداف الإستعمارية التي تتناقض ومبادئ التحرر الوطني وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

*

The Crisis of Double Standards in the Palestinian Diplomatic Work (1994-2010)

"The Goldstone Report is a Model"

Zaid Muhammad Hassan Abu Shamaa

PhD Research Student, Division of Communication Sciences and Technologies, Faculty of Arts and Humanities, University of Mohammed V, Rabat

zaidabushamaa@gmail.com

Abstract: The activity of Palestinian popular diplomacy preceded the establishment of the Palestine Liberation Organization as an independent Palestinian political entity that was embodied and established after a phase of the Palestinian military and diplomatic struggle during which it was able to achieve various achievements in terms of establishing Palestinian rights and translating this diplomatically by extracting international resolutions that recognized the political identity of the Palestinian people and their national rights. With the signing of the Oslo Agreement in 1993 and the establishment of the Palestinian Authority as an arm to manage the affairs of the Palestinian people on the land of Palestine, the Palestinian political system witnessed a state of transformation at the level of official discourse on the one hand and the mechanisms of managing the

¹ يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير للدكتورة زكية الحسني الأستاذة في شعبة علوم التواصل وتقنياته -كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس في الرباط، وذلك لنصائحها القيمة وملاحظاتها العلمية الهامة التي أثرت هذا العمل البحثي وجعلته يرى النور.

Palestinian situation on the other hand, which reduced the role of the political department of the Palestine Liberation Organization in particular. , And the Executive Committee of the organization in general. This led to a state of duplication in the form of diplomatic decision-making and the formulation of the official speech, in a way that led to the dispersion and weakening of Palestinian diplomacy in its official and public parts, especially in light of the emergence of political forces in the Palestinian arena with a discourse different from that of the Palestine Liberation Organization such as Hamas and its Fatah movement. Because of relations and channels of communication with regional powers outside the framework of the official PLO relations and political positions, and the accompanying state of separation and mobilization reached the point of a political division that greatly damaged the unity and cohesion of the Palestinian ranks and their national discourse and their position on the Arab and international political map, which damaged the ability of Palestinian diplomacy In expressing itself, communicating its official positions efficiently, defending its national interests, and its ability to mobilize and mobilize the masses and activate them within the framework of public diplomatic activity to serve the official national position. The repercussions of this decline and dispersion on the Palestinian scene were evident after the Palestinian Authority leadership requested to postpone the vote on the Goldstone report, in light of a thorny and complex internal and Arab reality and an international climate subject to the forces with colonial goals that contradict the principles of national liberation and the right of peoples to self-determination.

II

تقديم: شكّل العمل الدبلوماسي الفلسطيني حالة فريدة من نوعها بالمقارنة مع النماذج الأخرى المشابهة أو القريبة؛ وذلك نظراً لطبيعة الوضع الفلسطيني وتعقيداته وواقع الشتات والتهجير الذي فرض على الفلسطينيين ما بعد إقامة كيان صهيوني على أرض فلسطين التاريخية، جاء كأحد منتجات الحرب العالمية الثانية والتوازنات الدولية التي أفرزتها، وهي الحرب التي أسس المنتصرون فيها لخطاب دولي جديد يخضع لميزان الدول العظمى ومصالحها التي رفعت من كفة أدوات الفعل والتأثير الإقتصادي والسياسي والدبلوماسي – القوة الناعمة- على حساب كفة القوة العسكرية، وهو ما دعا له في ذلك الوقت الرئيس الأمريكي هاري ترومان في خطاب تسلمه لسدة الرئاسة، حيث بادر إلى الدعوة لتأسيس "نظام عالمي ونمط للعلاقات الدولية في العصر الحديث تعتمد على إقامة نظام عالمي مسالم جديد أهم ما فيه تحصين المبدأ القائل أن الصراعات الدولية ينبغي أن لا تحسم بالقوة"². ولا يخفى أن الدبلوماسية هي "فن تمثيل الحكومة ومصالح البلاد لدى الحكومات وفي البلاد الأجنبية، والعمل على ألا تنتهك حقوق ومصالح وهيبة الوطن في الخارج، وإدارة الشؤون الدولية أو متابعة المفاوضات السياسية"³ وهو ما يجعل من تحصيل الحاصل أن تكون الدبلوماسية قوة ناعمة وسلاحاً مزدوجاً بيد مختلف الأطراف الفاعلة في المسرح الدولي بما فيها حركات التحرر الوطني، خاصة أننا نعيش واقعاً دولياً دائماً دائب التحول ويخضع القوة العسكرية لموازن مصالحة فيما يجرمها إن تعارضت مع هذه المصالح، وهو ما استفادت منه منظمة التحرير الفلسطينية في سياق برنامجها الكفاحي ونضالها من أجل تحقيق أهدافها في الخلاص من الإحتلال وتقرير الشعب الفلسطيني لمصيره.

ولعل أبرز السمات التي ميّزت الدبلوماسية الفلسطينية فترة ما بعد النكبة أن دبلوماسيتها العامة ذات البعد الشعبي سبقت دبلوماسيتها الرسمية، بل يمكننا القول إن الثانية كانت نتيجة للأولى، وهنا تعرف الدبلوماسية العامة بوصفها فن تمثيل مصالح البلاد ولكن خارج إطار الأعراف والقنوات الرسمية والبروتوكول المعمول به بين حكومات الدول، فهي "اتصال متعدد المستويات والشخصيات بين عدة مجتمعات أو دول، من خلال مؤسسات وسياسيين وأفراد ينقلون الموقف الخاص بدولتهم أو شعبيهم

² هنري كيسنجر (ترجمة: مالك البديري): *الدبلوماسية من الحرب الباردة الى يومنا هذا* (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1995) ص12.

³ Pradier Fodere: *Cours de Droit Diplomatique*, Premier Vol. Paris, 1900, P2. وذلك نقلاً عن: محمد الغمري: *القانون الدولي الدبلوماسي*

والقنصلي بين النظرية والتطبيق (القاهرة: الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1999) ص50.

بمصادقية وموضوعية، بالاعتماد على نشر وتعزيز الروابط الثقافية والمهنية والإجتماعية والإعلامية والإقتصادية لإيصال الرسالة- الرواية الخاصة بهذه الدولة/ المجتمع- ونشرها وتعميمها⁴.

لقد نُسجت علاقة الشعب الفلسطيني بمحيطه العربي والدولي في تلك الفترة (التي لم يكن قد تشكل بها نظام سياسي فلسطيني واضح المعالم بعد) وذلك عبر وسائل شعبية وجماهيرية خاطب بها الفلسطينيون مختلف شعوب المعمورة للتعبير عن مآساتهم والدفاع عن حقوقهم، إذ إسم الفلسطينيون بأنهم "يمارسون الدبلوماسية العامة بالفطرة، لا سيما الموجودين منهم في الشتات والمهجر، وهذا ليس جديدًا عليهم .. وليست الدبلوماسية العامة عند الفلسطينيين وليدة لحظة معينة بحد ذاتها، بقدر ما هي تطور للدبلوماسية في تلك اللحظة"⁵؛ فقد كان أيّ فلسطيني مثقف أو إعلامي أو أكاديمي أو رياضي أو حقوقي أو أديب أو فنان أو مختص في أي مجال ما، يعمل على خدمة القضية الفلسطينية في مكان تواجهه وفي سياق نشاطه وتفاعله مع الشعوب الأخرى أو مع الجهات الدوليّة المختلفة، وهو ما يعد شرطاً لنجاح أي دبلوماسية عامة -شعبية- والأساس الذي تقوم عليه، وهو ما عزز لاحقاً الدبلوماسية الرسميّة لمنظمة التحرير فترة تشكلها وتبلورها وتسلمها زمام إدارة الوضع الفلسطيني.

وقد عمدت القيادة الفلسطينية بعد توقيع إتفاق أوسلو إلى تشكيل نظام إداري يتلائم مع المرحلة الجديدة ومتطلباتها، حيث تم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك "في أعقاب التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ في 13/9/1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، وبناء على قرار المجلس المركزي الفلسطيني الذي عقد في تونس في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1993... حيث قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تشكيل مجلس وزراء للسلطة الوطنية من 24 شخصية فلسطينية"⁶. وبناء على هذا، كان النظام الجديد مشابهاً للنظم الإدارية في الدول المستقلة، حيث تم تشكيل مؤسسات حكومية وأجهزة أمنية ووزارات بما فيها وزارة تعنى بالعلاقات والشؤون الخارجية، وذلك في سبيل تجسيد مبدأ إقامة مؤسسات الدولة الفلسطينية المنشودة على الأرض الفلسطينية.

وتطرح هذه الورقة السؤال التالي: هل استطاعت الدبلوماسية الفلسطينية الحفاظ على نجاعة أداؤها بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ومأسسة العمل الدبلوماسي الفلسطيني بما يرقى لأن يكون دبلوماسية دولة، أم أنّ ازدواجية الأدوار واختلاط المهام بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية أثر سلباً على هذه الدبلوماسية بوصفها دبلوماسية حركة تحرر وطني؟ وكإجابة أولية على هذا السؤال، ينطلق الباحث من فرضية ترى أنّ نجاح أيّ دبلوماسية بشقيها الرسمي والعام يعتمد بالأساس على متانة النظام السياسي صاحب هذه الدبلوماسية، ووحدة مؤسساته ومهنية وتكامل عملها وأداؤها، وقوة الخطاب الذي يقدمه هذا النظام بما يكفل الالتفاف حوله، وعدم تعدد الروايات وتضاربها، وبما ينسجم مع ضرورة تعبیر الدبلوماسية العامة- الشعبية- عن نفسها كامتداد لخطاب وأهداف الدبلوماسية الرسمية وليس نقيضاً لها. لذا يرى الباحث أنّ ما جرى من خلط ومزاوجة بين أدوار ووظائف هيئات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو من جهة، وعدم مأسسة وهيكلية العمل الدبلوماسي في السنوات التي أعقبت تأسيس السلطة من جهة أخرى، قد انعكس سلباً على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تلك الفترة من حيث قدرته في التعبير عن خطابه الرسمي وحشد الدعم الدولي؛ وهو ما ظهر في أزمات ومحطات عدّة من أبرزها أزمة تقديم طلب فلسطيني عام 2008م لتأجيل التصويت على تقرير غولدستون في مجلس الأمن الدولي والذي تضمن ضرورة تشكيل لجنة تحقيق دوليّة في ارتكاب جيش الاحتلال الإسرائيلي لجرائم حرب أثناء عدوانه على قطاع غزة عام 2008م..

⁴ سمير عوض: "الدبلوماسية العامة الفلسطينية"، (الشابكة: موقع صحيفة القدس، 2010/10/8، www.bit.ly/2POHTNM). وكذلك على موقع معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدوليّة، الشابكة: www.bit.ly/3aVgyk، تاريخ الإطلاع: 2020/8/2م.

⁵ دلال باجس، الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، 2011)، ص33.

⁶ مروان البرغوثي، الأداء التشريعي والرقابي والسياسي للمجلس التشريعي الفلسطيني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010)، ص91.

ويهدف الإجابة عن السؤال سالف الذكر، والتحقق من فرضية البحث، انقسمت هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور هي: الدبلوماسية الفلسطينية ما بعد انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة واستثنائية التجربة (حيث يقدم الباحث نبذة عن بواكير العمل الدبلوماسي الفلسطيني ما بعد النكبة وفترة إنطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة في العام 1965م، واستثنائية التجربة الفلسطينية بصفتها دبلوماسية حركة تحرر وطني كان فيها العمل الدبلوماسي الشعبي سابقاً على الرسمي، ومدى نجاعة وقدرة هذا النموذج في التأثير وحشد الدعم إقليمياً ودولياً وتحقيق إنجازات سياسية تصب في صالح مهام التحرر الوطني)؛ والمحور الثاني يتناول الدبلوماسية الفلسطينية بعد قيام السلطة الوطنية وازدواجية العمل الدبلوماسي الفلسطيني (ويتناول طبيعة ما طرأ على النظام السياسي الفلسطيني بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية من تشكيل هيئات موازية لهيئات منظمة التحرير والخلط ما بينهما في الأدوار والمهام وتحديداً فيما يتعلق بالعمل الدبلوماسي، كما يفحص ماهية الانعكاسات التي ترتبت على ذلك في ظل ظروف شائكة وتحولات سياسية صعبة من بينها خرق الاحتلال لكل اتفاقيات السلام الموقعة مع منظمة التحرير وما تلى ذلك من إنقسام سياسي فلسطيني)؛ أما الثالث فانصبّ على تقرير غولدستون، أي تقرير لجنة التحقيق التي شكلت بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام 2008، وذلك بقرار من هيئة الأمم المتحدة في الثالث من إبريل/ نيسان 2009، برئاسة القاضي الجنوب إفريقي ريتشارد جولدستون والذي أشار إلى وجود شبهات بإرتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.. ويتناول هذا المحور أزمة تأجيل التصويت على تقرير غولدستون بعد تقديم طلب فلسطيني لتأجيله أنموذجاً تدلل به على حالة الخلط والمزاوجة في المهام والأدوار بين هيئات منظمة التحرير الفلسطينية ووزارات السلطة الفلسطينية، وانعكاس ذلك على أداء الدبلوماسية الفلسطينية.

[1] الدبلوماسية الفلسطينية ما بعد انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة

بدأت ملامح العمل الدبلوماسي الفلسطيني المعاصر، في حقبة ما بعد النكبة، بالظهور نتيجة نشاط الجاليات في الخارج، ونشاط الحركات الطلابية والعمالية والصحفية والتجمعات الفلسطينية في مواطن الشتات واللجوء فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، حيث حافظت هذه الأطراف على بقاء القضية الفلسطينية في دائرة الإهتمام على المستوى العربي والدولي. ومن ثم كانت بمثابة البنى الأساسية التي استندت عليها الثورة الفلسطينية المعاصرة عند إنطلاقها فترة الستينيات من القرن العشرين: فالنشاط الدبلوماسي الفلسطيني كان نشاطاً شعبياً وإرتجالياً في بداياته سرعان ما أخذ شكلاً أكثر تنظيماً بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية من قبل جامعة الدول العربية عام 1964. ومن ثم تطورت هذه الدبلوماسية بشكل أكبر بعد إنطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة وترأس الزعيم الراحل ياسر عرفات لمنظمة التحرير في العام 1969م، حيث شهدت هذه الفترة بدايات عملية تنظيم ومأسسة العمل الدبلوماسي الفلسطيني بشقيه الرسمي والعام بشكل يتماثل ويتجاوب مع أعراف العمل الدبلوماسي المتعارف عليه دولياً، وبما يحقق أهداف منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تسعى لإنتزاع إعراف عربي ودولي بها كتمثل للشعب الفلسطيني، تزامناً مع اعتمادها الكفاح المسلح وسيلةً للتحرير.

وضعت منظمة التحرير نصب أعينها ضرورة إقناع العالم بعدالة القضية الفلسطينية، وضرورة الاعتراف بالمنظمة كتمثل للشعب الفلسطيني، لذا صبغت جل مساعيها للولوج داخل أروقة المجتمع الدولي عبر تفعيل النشاط الدبلوماسي، وانتهجت في سبيل تحقيق ذلك كل الطرق المتعارف عليها دبلوماسياً سواء من خلال تطوير العمل بالدبلوماسية العامة وتنشيط أطرها، أو من خلال تشكيل هيئات وأطر رسمية لتمثيل الموقف الدبلوماسي الرسمي بشكل يشابه الأطر الدبلوماسية لأي دولة قائمة.

إن الشكل الذي إتبعته منظمة التحرير الفلسطينية في المزاوجة ما بين الكفاح المسلح والعمل الدبلوماسي، أدى خلال سنوات لتحقيق مكاسب سياسية فيما يتعلق بمكانتها على الساحة العربية والدولية، واستطاعت الدبلوماسية الفلسطينية أن تحقق إنجازات ملموسة على صعيد الاعتراف بها والتعامل معها ككيان يمثل الشعب الفلسطيني، والردّ على الرواية الدبلوماسية الاسرائيلية التي حاولت طمس حقيقة ما تعرض له الشعب الفلسطيني من تهجير وتشريد وإحتلال أرضه، حيث انفردت الرواية الدبلوماسية الاسرائيلية بنقل ما تريد وتحديداً في الساحة الأوروبية لفترة طويلة، لذا فقد كان "إقناع الغير بعدالة القضية الفلسطينية ليس بالأمر السهل لحدائثة هذه الدبلوماسية التي لم يمض على تحركها أكثر من 15 عاماً بالمقارنة مع دبلوماسية

إسرائيل التي تعمل بقوة منذ عام 1948 لطمس الحقوق الفلسطينية وتشويه سمعة النضال الفلسطيني على الساحتين الأوروبية والأمريكية مركز الصراع بين الدبلوماسية الفلسطينية والدبلوماسية الإسرائيلية. بالرغم من ذلك استطاعت الدبلوماسية الفلسطينية مجابهة الدبلوماسية الإسرائيلية على الساحة الأوروبية والساحة الإفريقية وداخل المؤسسات الدولية وكسب تأييد كثير من هذه الدول وإستصدار مئات القرارات والبيانات والتصريحات المؤيدة للحق الفلسطيني⁷. إن الحالة النضالية الفلسطينية عبرت في تلك الفترة عن تكامل وتمازج ما بين الكفاح العسكري والسياسي بما يتضمنه ذلك من نشاط دبلوماسي رسمي وشعبي، إذ كانت وحدة المسار والأهداف والبرامج سمة الفعل النضالي الفلسطيني الذي انخرطت فيه مختلف الهيئات والأحزاب والأفراد بشكل تكاملي تحت سقف الميثاق الوطني الفلسطيني⁸ كبرنامج استراتيجي لنضال الشعب الفلسطيني.

لم يكن النضال في هذه المرحلة مقصوراً على قناة أو جهة محدّدة أو أسلوب بعينه، بل كان حالة عامة عزز من نجاعتها وقوتها الدور الذي لعبه الأفراد كلّ من موقعه ومجال اهتمامه لصالح الأهداف والمصالح الوطنية العليا المتفق عليها. ولعلّ من أبرز الأمثلة التي يمكن الحديث عنها في ذلك، والتي تشير إلى قوة تأثير الفرد في النشاط الدبلوماسي العام الذي إتسمت به الثورة الفلسطينية في تلك المرحلة، هو الشاعر محمود درويش: "كانت قصائده خير وسيلة لنقل المعاناة والإبداع الفلسطيني إلى العالم، ولم يكن الفلسطينيون بمختلف مشاربهم الفكرية وقناعاتهم وأيدولوجياتهم، بقادرين على توفير الوجه الإنساني لقضيتهم بمعزل عن وجود شاعر يلامس مشاعر وأحاسيس البشر ويخاطب ضمائرهم وانسانيتهم كمحمود درويش، وقد ابدع محمود درويش في صياغة إعلان الاستقلال الفلسطيني، لدرجة تجعل هذا الاعلان وثيقة أدبية إنسانية أكثر من كونه نصاً ذا بعد سياسي"⁹.

إن نجاح منظمة التحرير في إعادة القضية الفلسطينية إلى دائرة الضوء دولياً، ونشر الرواية الفلسطينية وحشد التعاطف الأممي، جعلها تنتزع الاعتراف بها على صعيد العالم العربي والإسلامي ومن ثم المجتمع الدولي كجهة تمثيل فلسطينية رسمية ذات مرجعيات واضحة ومحددة، إذ استطاعت في البداية أن تحصل على اعتراف عربي بها كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في مؤتمر القمة العربية في الرباط عام 1974. وقد جاء ذلك بالرغم من محاولات بعض الدول العربية السيطرة على القرار الفلسطيني، ووجود دول عربية ذات نفوذ داخل بعض الأوساط الفلسطينية من خلال فصائل تتأثر بعلاقاتها مع هذه الدول. أما الإنجاز الأكبر فكان في العام 1974، حيث "اعتبر المراقبون عام 1974 عام نجاح الدبلوماسية الفلسطينية على الساحة الدولية من خلال هيئة الأمم المتحدة التي أقرت لأول مرة اعترافها بمشروعية النضال الفلسطيني وشرعية منظمة التحرير الفلسطينية وتمثيلها للشعب الفلسطيني بالإضافة إلى حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرضه. وذلك بموافقة 89 دولة حيث أتاح هذا النجاح في المؤسسة الدولية انطلاق الدبلوماسية الفلسطينية إلى الساحة الأوروبية بشكل خاص، وتحقيقها نجاحات كبيرة جدا لدعم النضال الفلسطيني ومحاصرة الدبلوماسية الإسرائيلية المتغلغة في معظم دول أوروبا"¹⁰.

⁷ طلال الصافي، *الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية*، (القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، ط1، ب.ت)، ص 132.

⁸ أتى الميثاق الوطني الفلسطيني في 1968/7/10 ليؤكد القرارات والمبادئ والأهداف العربية الفلسطينية بدءاً من المؤتمر الفلسطيني الأول المنعقد في القدس عام 1919 ثم ما تلاه 1922، 1936، 1946 وفي 1964/5/28 أصدر المجلس الوطني الفلسطيني (وكان اسمه المؤتمر العربي الفلسطيني) في دورته الأولى التي عقدت في القدس، الميثاق القومي الفلسطيني المبني على قرارات المؤتمرات السابقة، وأعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية. وفي الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة في 1968/7/10 أقرت تسميته الميثاق الوطني الفلسطيني، وقد حصل على إجماع الفلسطينيين كافة ودون أية معارضة. وهكذا صار الميثاق هو البرنامج الاستراتيجي الشرعي الوحيد لنضال الشعب الفلسطيني لتحرير فلسطين كل فلسطين. وهذا يعني أن أي تعديل أو إلغاء لأية مادة يحتاج إلى إجماع الشعب الفلسطيني وهو وحده صاحب الحق في ذلك. ولا يحق ذلك لأي كان، ومهما كانت صفته، دون الرجوع إلى الإجماع الفلسطيني.

⁹ سمير عوض، م، س.

¹⁰ طلال الصافي، *الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية*، م، س، ص 133.

إن حصول منظمة التحرير على اعتراف دولي بها كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني قد أحدث تطوراً ملموساً في وضعها، فمن ناحية أصبحت المنظمة ممثلة بشكل رسمي في العديد من الهيئات الدولية، حتى وإن كان بصفة عضو مراقب، وذلك بعد أن استطاعت أن تحصل على تمثيل لها في الهيئات العربية والإسلامية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى طورت منظمة التحرير شكل هيئاتها الرسمية بما يتلائم مع المرحلة الجديدة، ومن ذلك تطوير عمل الدائرة السياسية لمنظمة التحرير التي شكّلت عام 1973، حيث مثلت هذه الدائرة دور وزارة الخارجية للنظام السياسي الفلسطيني، واختير فاروق القدومي عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة رئيساً لها.

استمر الأداء الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في التطور والنشاط على المستوى الدولي حتى بلغ ذروته في العام 1988م، وذلك بعد القبول بمبدأ التسوية وإقامة دولة على الأراضي المحتلة عام 1967م، حيث أعلنت المنظمة عن الدولة الفلسطينية المنشودة كدولة مستقلة - إعلان الإستقلال- وذلك في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر، وهو ما راكم إنجازات جديدة لصالحها، إذ "ان منظمة التحرير الفلسطينية، قبيل إعلان الإستقلال، قد حصلت على تمثيل دبلوماسي يراوح بين الكامل والجزئي وغير الرسمي، ووصل تمثيلها لدى الدول العربية والإشترابية وبعض الدول الإفريقية والآسيوية إلى التمثيل الدبلوماسي الكامل أسوة بالدول، من حيث معاملة ممثليها كسفارات وتمتع دبلوماسيها بالإمتيازات والحصانات والتمثيل الدبلوماسي غير الكامل، أشبه بالقنصليات، والحصانات الجزئية. فيما حصلت لدى دول أوروبا الغربية وأميركا اللاتينية على تمثيل دبلوماسي أقل درجة مما سبق.. فيما ذهبت بعض منها إلى رفع التمثيل الفلسطيني لديها إلى درجة سفارات، ووصل عدد الدول التي اعترفت بدولة فلسطين أكثر من (127) دولة".¹¹

بعد إعلان الاستقلال عام 1988م، أصبح البناء الهيكلي للدبلوماسية الفلسطينية أكثر تنظيماً ووضوحاً، وأصبح لمنظمة التحرير ممثلين في غالبية المنظمات والهيئات الدولية الفاعلة، وتم التعامل مع هيئات المنظمة من قبل العديد من دول العالم كهيئات دبلوماسية كاملة الصلاحيات، أو على أقل تقدير ذات مستوى من التمثيل يراعي أعراف العمل الدبلوماسي المعمول به دولياً، وهنا فتحت منظمة التحرير الفلسطينية لنفسها أشكلاً وقنوات جديدة في العمل الدبلوماسي، خاصة بعد أن ساهم إندلاع إنتفاضة الحجارة في الأرض المحتلة عام 1987م في تعزيز وإعادة تموقع المنظمة في خارطة السياسة الدولية.

وقد شهدت القضية الفلسطينية بعد عام 1992م تطوراً سياسياً فجائياً تمثل في المفاوضات السرية مع الجانب الإسرائيلي أفضت إلى توقيع إتفاق أوسلو عام 1993م وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض فلسطين. وقد شكل ذلك إنعطافة في المسار الفلسطيني أحدثت تحولاً جذرياً على المستويين السياسي والإداري، فمن الناحية السياسية كان أحد مخرجات إتفاق أوسلو أن تم تعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني تجاوباً مع إشتراطات الإتفاق، ما شكل تعارضاً فجائياً مع المضمون المعنوي والسياسي الذي تبنته منظمة التحرير منذ إنطلاقها، وانتهجه الشعب الفلسطيني طيلة سنوات نضاله السابقة، ساهم ذلك في إضعاف وحدة المضمون في الخطاب السياسي الفلسطيني ومدى الإلتفاف الشعبي حوله والقدرة في التعبير والدفاع عنه، خاصة مع بروز قوى سياسية أخرى في مقدمتها حركة حماس تبنت مواقف وبرامج سياسية مختلفة عن برنامج منظمة التحرير وتعارضت معه حد الصراع، ومارست أدواراً سياسية وعسكرية خارج سياق السياسة العامة الفلسطينية وفتحت لنفسها قنوات وعلاقات إقليمية ودولية مختلفة عن شكل علاقات منظمة التحرير، أما من الناحية الإدارية، فقد كان للارتجالية التي صبغت تشكيل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وانتقال مركز القرار ليكون عبر هذه المؤسسات الناشئة، دوره الواضح في إضعاف البنية الإدارية للنظام السياسي ككل، والذي أتى تحديداً على حساب منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها ودوائرها.

هذه العوامل أدت إلى دخول الوضع الفلسطيني في حالة من الفوضى والتهيه، وذلك بفعل تعارض الإرادات السياسية سواء أكان هذا التعارض داخل منظمة التحرير أو مع أطراف فلسطينية خارجها وجدت لنفسها مساراً سياسياً مختلفاً، وكذا بفعل

¹¹ مى عزت: "الجماعة الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية". (مجلة صامد الإقتصادي، عدد 138/137، 2004) ص273. وذلك نقلاً عن: جفال محمد: دور الدبلوماسية الفلسطينية في بناء الكيان السياسي الفلسطيني (فلسطين، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة القدس، 2013)، ص49.

الإزدواجية التي أملت بالنظام السياسي من النواحي الإدارية وامتدت لتصل دوائر صنع القرار، ناهيك عن تعنت الإحتلال الإسرائيلي وإفشاله لمشروع السلام وتقويض استحقاقاته، ما جعل من الخطاب الرسمي الفلسطيني بعد أوسلو مثار جدل على مستوى الشارع والجماهير الفلسطينية، بين مؤيد ومعارض له، وفقدت الدبلوماسية الفلسطينية نتيجة لذلك بشقيها الرسمي والشعبي أحد أهم عوامل قوتها ألا وهو وحدة المضمون في الخطاب السياسي العام وتسخير عموم الجمهور طاقاته لخدمة هذا الخطاب، خاصة مع وجود قوى سياسية فلسطينية تتبنى مسارا سياسيا مختلفا.

عن ذلك يقول العضو السابق في اللجنة المركزية لحركة فتح خالد الحسن - توفي عام 1994م- إن حالة الخروج عن الهياكل التنظيمية التقديرية أو التشريعية أو التنفيذية لمنظمة التحرير أتت بفعل ما أحدثته مفاوضات أوسلو، حيث فقدت هذه الهياكل وضعها دون سابق إعلان أو بحث، تحت الأمر الواقع، وبالتالي "أصبح من حق الجميع، قيادات وأطر وأفراد، أن يتحدث أو ينقد أو يعارض هذا الانفراد وما تبعه من اتفاقيات وإعلانات واعترافات بأي أسلوب يشاء.. فالالتزام دائما طريق ذو اتجاهين، وليس من حق أحد أن يصادر عقول الآخرين وآراءهم، وأن يحتكر الصواب والخطأ.. فضلا عن عدم الإكتفاء بذلك والقيام بفرض رأيه على الجميع"¹².

[2] الدبلوماسية الفلسطينية ما بعد قيام السلطة الوطنية وازدواجية العمل الدبلوماسي الفلسطيني

سارعت منظمة التحرير، وبعد توقيع اتفاق أوسلو، إلى تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية ومجلس للوزراء تابع للسلطة الوليدة، ورغم الإعلان عن أنّ السلطة الفلسطينية هي إحدى هيئات منظمة التحرير الفلسطينية وتتبع لنظامها وإدارتها، إلا أن النظام السياسي الفلسطيني قد دخل في مرحلة جديدة ومختلفة كلياً من الناحية الإدارية؛ حيث باتت مؤسسات وأجهزة وهيئات السلطة الفلسطينية تلعب دوراً رئيسياً في عملية إدارة الوضع الفلسطيني ككل، وبات دور هيئات منظمة التحرير أقل حضوراً لصالح مؤسسات السلطة الفلسطينية، فقد أخذت السلطة مسؤولية القيام بالعديد من المهمات التي كانت دوائر منظمة التحرير تقوم بها، ما أدى لضمور دور الكثير من هيئات ودوائر المنظمة، وفي نواحي أخرى أدى لحالة من الإزدواجية في العمل ما بين مؤسسات المنظمة والسلطة، الأمر الذي ظهر بشكل واضح في العمل الدبلوماسي الفلسطيني بوجه خاص.

الازدواجية التي شهدتها الأداء الدبلوماسي الفلسطيني ما بعد قيام السلطة الفلسطينية نتجت بعد تشكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطيني، والتي تسلم نبيل شعث حقيبتها، بحيث كان أحد أبرز مهام هذه الوزارة متابعة العلاقات مع الأطراف الدولية المختلفة وبناء جسور التعاون المتبادل، وهنا كانت بدايات حدوث ازدواجية في التمثيل والعمل الدبلوماسي الفلسطيني ما بين نشاط وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبين منظمة التحرير ودائرتها السياسية، خاصة بعد أن تم تحويل وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى وزارة مختصة بمتابعة الشؤون الخارجية، إذ إنه "ونتيجة لجملة من المتغيرات الدولية والإقليمية والدولية التي شهدتها القضية الفلسطينية، تم فصل عمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى مجالين مستقلين على نحو أدى إلى إنشاء أول وزارة للشؤون الخارجية لتتولى مسؤولية تخطيط السياسة الخارجية وإدارتها، الأمر الذي أثار بعض الإشكاليات حول الجهة المختصة بالتمثيل الدبلوماسي لدى الفلسطينيين، في ظل وجود وزارات قائمة تختص بالعلاقات الخارجية والمهام الدبلوماسية، إلى جانب الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مما أوحى بوجود ازدواجية في الأجهزة المختصة للقيام بالمهام الدبلوماسية الفلسطينية"¹³.

هنا بات العمل الدبلوماسي الفلسطيني مشتتا بشكل ملحوظ، خاصة بعد إقرار قانون السلك الدبلوماسي في العام 2005، ولم تعد صناعة القرار الدبلوماسي الفلسطيني ناتجة عن جهة إدارية وسياسية محددة كما في السابق حيث كان المجلس الوطني و اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هي من تصنع هذا القرار وتعبّر عنه وتحديداً من خلال الدائرة السياسية، هذا التشتت

¹² خالد الحسن (اعداد سعيد الحسن): حول إتفاق "غزة - أريحا أولاً" (عمان: دار الشروق، ط2، 1995) ص28.

¹³ سعيد أبو عبا، الدبلوماسية: تاريخها مؤسساتها أنواعها (رام الله: دار الشيماء للنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص78.

والتحول إنعكس بشكل جلي على كافة أشكال العمل الدبلوماسي، فيما كان أيضاً للدبلوماسية البرلمانية دور في حالة التشتت ما بعد تشكيل المجلس التشريعي الفلسطيني عبر تشكيل لجان متابعة العلاقات العربية والدولية عملت بشكل منفصل عن وزارة الشؤون الخارجية والدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني، وكذلك ظهرت حالة الإزدواجية في عملية إدارة المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، حيث برزت إشكالية في العلاقة ما بين إدارة منظمة التحرير الفلسطينية للقضايا المتعلقة بالمفاوضات، وبين انغماس السلطة الفلسطينية وتحديداً وزارة الخارجية في القضايا والمناورات السياسية ومختلف الملفات المرتبطة بعملية التفاوض.

هذه الحالة المتعلقة بالعمل الدبلوماسي الفلسطيني الرسمي أدت في المحصلة إلى ضعف الوجه الآخر للدبلوماسية الفلسطينية، فبالنسبة للسلطة الفلسطينية كان "مشروع الدبلوماسية يتلخص عندها بزيارة المؤسسات الأهلية والمدنية في أوروبا وأمريكا والدول الصاعدة المؤثرة على القضية (التجمعات، الجامعات، الجاليات الفلسطينية)، ومساعدة الجاليات الفلسطينية على تأطير نفسها.¹⁴ وهو في الواقع دورٌ يعد أقل شأناً من الدور الذي لعبته الدبلوماسية الفلسطينية في الفترات السابقة، ما أدى إلى تكريس النمطية في العمل الدبلوماسي الفلسطيني وإنحسار دبلوماسيته الشعبية، وتراجع قدرتها على التأثير والفعل في الساحة الدولية مقارنة بالسابق، حيث اتخذت الدبلوماسية الفلسطينية في السنوات الأولى بعد تأسيس السلطة الفلسطينية نمطاً أشبه بإدارة العلاقات العامة للسلطة، في حين أنه من المفترض أن "تهدف الدبلوماسية العامة الفلسطينية إلى تعميم ونشر الرؤيا الخاصة بالقضية الفلسطينية وما يتصل بها من قضايا أخرى، وليس فقط باستخدام أساليب الدعاية والإعلان والعلاقات العامة، وإنما بالتواصل المتعدد القنوات بين مختلف المؤسسات والهيئات والنقابات والأحزاب، مع مثيلاتها لدى دول العالم"¹⁵.

بعد اتفاق أوسلو تراجع الأداء الدبلوماسي وفقد حركيته وبريقه وهو عزاه البعض إلى إرتجالية العمل الدبلوماسي في التجربة الوليدة داخل فلسطين بعيداً عن الإستفادة مما راكمته تجربة دبلوماسية منظمة التحرير في الخارج، خاصة في ظل تراجع مستوى الإتصال مع مختلف الجاليات والتجمعات الفلسطينية في المهجر والشتات، حيث يرى البعض أن "معرفة الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية بالدبلوماسية العامة ضعيفة جداً وسطحية، وهذا الكلام لا ينطبق على الجاليات التي واكبت حركة الدبلوماسية العامة الفلسطينية منذ نشأتها، لذلك فإن نضج التجربة في الخارج أكثر وأبعد منه في الداخل الفلسطيني."¹⁶ إنها وجهة نظر يدحضها آخرون. يقول الدبلوماسي والسياسي الفلسطيني جمال الشوبكي¹⁷ حول ذلك¹⁸:

إن الملاحظات على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني ما بعد تأسيس السلطة الوطنية مرتبط بالحالة الفلسطينية ككل وما طرأ عليها من تحولات وما مورس على الفلسطينيين من ضغوط وعراقيل، فالأمر ليس مرتبطاً بتجربة خارج وداخل فهذا مفهوم خاطئ ومضّر، وكلاهما - تجربتنا الخارج والداخل - مرتبطتان ومكملتان لبعضهما ومتأثرتان بالعوامل والتحويلات ذاتها، وفي مقدمتها انتقال قيادة منظمة التحرير وهيئاتها من المنافي إلى أرض الوطن ما بعد توقيع إتفاق أوسلو وهو ما حول مركز النشاط إلى الداخل بعد أن كان في الخارج وهذا لا يعني أن هناك تجربتين منفصلتين، وحقائق التاريخ تؤكد ذلك فمثلاً إنتفاضة الحجارة في الأرض المحتلة وما حملته من رمزيات مادية ومعنوية متعلقة بالمأساة الفلسطينية وإرادة الشعب الفلسطيني في الحياة كانت من أقوى الأدوات التي خدمت الخطاب السياسي

¹⁴ دلال باجس، الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الإنتخابات التشريعية الثانية، م، س، ص 34.

¹⁵ مجد الهاشمي، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، 2003) ص 125.

¹⁶ دلال باجس، الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الإنتخابات التشريعية الثانية. (مرجع سابق). ص 96

¹⁷ دبلوماسي وسياسي فلسطيني واحد قيادات حركة فتح، من قيادات العمل الوطني في الأرض المحتلة وأحد قادة إنتفاضة الحجارة 1987م وأسير سابق، ما بعد تأسيس السلطة الفلسطينية إنتخب عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني 1996م وقد عينه الرئيس الراحل ياسر عرفات وزيراً للحكم المحلي، فيما أصبح سفيراً لدولة فلسطين في كل من السعودية ومصر والمغرب ما بعد تولي الرئيس محمود عباس رئاسة م ت ف والسلطة الفلسطينية.

¹⁸ جمال الشوبكي، مقابلة شخصية أجراها الباحث مع سفير دولة فلسطين في المغرب، (الرباط: مقر السفارة الفلسطينية، 28 يوليو 2020).

الفلسطيني ودبلوماسيته في العالم أجمع، وكانت مكملًا وامتدادًا لخطاب منظمة التحرير وأحد روافعه وليس نقيضًا له، عوضًا عن أن ناشطي الانتفاضة قد شكلوا رافداً من روافد الإتصال مع الشعوب والتأثير بها بطرق شتى وفي مراحل مختلفة، وهنا يجب أن نعود إلى البحث عن أسباب الإخفاق أو التراجع في الأداء الدبلوماسي بشكل موضوعي، بعيداً عن فكرة الخارج والداخل والفصل بينهما، حيث يعد من بين هذه الأسباب إختلاف موازين القوى العالمية وتبدل خارطة التحالفات المساندة للقضية، والضعف والمخططات الدولية التي فرضت علينا وكان بعض العرب في صفها، إلى جانب وبشكل رئيس ما إعتري المشهد الفلسطيني من إنقسام سياسي حاد بفعل خطاب حركة حماس وارتباطاتها الخارجية المنفصلة عن السياق الرسمي لعلاقات منظمة التحرير، وما تضمنه ذلك من إنقلاب في قطاع غزة والإنخراط في إصطفافات عربية وإقليمية تم زج الفلسطينيين بها، الأمر الذي أدى إلى تكريس الإنقسام بين الفلسطينيين داخليا وامتد ليصل مختلف الجاليات المتواجدة حول العالم، ما انعكس بدوره على نجاعة الدبلوماسية الفلسطينية وقدرتها في التعبير عن نفسها خاصة في ظل العسكرة الإعلامية العربية التي خدمت هذا الطرف أو ذاك، طبعاً وحتى نكون موضوعيين، لا بد من القول أن هذه الأسباب لا تنفي حقيقة وجود أخطاء جديّة في إدارة الوضع الفلسطيني ما بعد أوصلو ومشاكل إدارية واجهتها المؤسسة الفلسطينية الرسمية بفعل حادثة التجربة في الوطن والتي كان لها تأثيرها السلبي في ظل تحديات وضغوطات كبيرة".

[3] تقرير غولدستون

تعرّض النظام السياسي الفلسطيني أكثر من مرة لأزمات كبيرة، لعل من أبرزها الأزمة التي نشبت بعد طلب السلطة الفلسطينية تأجيل التصويت على تبني تقرير القاضي ريتشارد غولدستون في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي خلّص إلى ارتكاب جرائم حرب وخروقات في القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان من قبل الجيش الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة، وقد بين التقرير الصادر عن بعثة الأمم المتحدة طبيعة الانتهاكات والخروقات التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي في الحرب على القطاع بشكل مكثف، حيث "رأت البعثة أن عملية الرصاص المصبوب تندرج في إطار سلسلة متوالية من السياسات الرامية إلى مواصلة السعي لتحقيق الأهداف السياسية الإسرائيلية تجاه غزة، والأراضي الفلسطينية المحتلة ككل، والعديد من هذه السياسات يستند، أو يفضي إلى انتهاكات لقانون حقوق الإنسان الدولي، والقانون الإنساني الدولي"¹⁹

أوصت لجنة التحقيق بضرورة أن تجري الحكومة الإسرائيلية تحقيقاً مستقلاً في غضون ثلاثة أشهر بخصوص ممارسات الجيش الإسرائيلي في القطاع، وكذلك تشكيل مجلس الأمن للجنة مختصة ومستقلة من الخبراء في القانون الإنساني والدولي لرصد الإجراءات الداخلية للحكومة الإسرائيلية، ودعت اللجنة مجلس الأمن لتبني نتائج تقريرها، إذ "أوصت البعثة بأن يطلب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أن يعرض هذا التقرير على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بموجب المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، لكي يمكن لمجلس الأمن أن ينظر في إتخاذ إجراءات، وفقاً للتوصيات ذات الصلة المقدمة من البعثة، كما أوصت البعثة بقيام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بتقديم هذا التقرير، رسمياً، إلى مدعي المحكمة الجنائية الدولية"²⁰.

أثار تقرير غولدستون جملة من ردود الأفعال. على الصعيد الإسرائيلي، سارعت إسرائيل فوراً لإدانة التقرير واتهام القاضي غولدستون بالانحياز، واعتبار التقرير مغايراً للحقيقة، ومعطلاً لأيّ مساعٍ دولية لمواجهة "الإرهاب" في المستقبل، كما رفضت الحكومة الإسرائيلية تشكيل لجنة تحقيق تجاوباً مع توصيات التقرير، و"طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من

¹⁹ خالد سعيد، حين صبّو الرصاص على غزة (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط1، 2010) ص550.

²⁰ خالد سعيد، حين صبّو الرصاص على غزة، م، س، ص553.

حكومته تقديم اقتراحات لتعديل القوانين الدولية للحرب بعد نشر تقرير غولدستون الذي يتهم إسرائيل بارتكاب "جرائم حرب" خلال هجومها العسكري- على غزة²¹.

أمّا على الصعيد الفلسطيني فحركة حماس عارضته واتهمته على لسان مسؤوليها بعدم الموضوعية والانهيار لصالح الاحتلال، بل واتهمت غولدستون شخصياً أنه صهيوني متطرف، من ذلك أن صرح القيادي في الحركة فوزي برهوم بالقول: "إنّ من قرأ التقرير يعلم جيداً أن كاتبه اليهودي قد ساوى بين حماس وبين إسرائيل في تحمل المسؤولية عن الحرب الأخيرة، حتى أن هذا اليهودي ساوى بين حماس وبين إسرائيل في أن كليهما ارتكبا جرائم حرب"²².

من جهة أخرى لاقى التقرير ترحيباً شعبياً وسياسياً فلسطينياً، لكن المفاجئ كان هو رد فعل السلطة الفلسطينية، ففي الوقت الذي بدأت فيه المنظمات الحقوقية وأحزاب وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالترحيب بالتقرير، أعلن وبدون سابق إنذار عن طلب السلطة الفلسطينية تأجيل التصويت على تقرير غولدستون في مجلس الأمن، وهو ما أثار عاصفة من الغضب والاحتجاج على المستويين الشعبي والسياسي، انخرطت فيها لاحقاً حركة حماس بشكل لافت ومتناقض مع موقفها الرفض والمندّد بالتقرير.

حالة الغضب تلك، امتدت لتصبح موجة عارمة من الاحتجاج على المستوى الفلسطيني والعربي والدولي، وقفت خلفها الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية العربية والدولية، والناشطين النقابيين والحقوقيين والخبراء الدوليين وقادة الرأي في العالم العربي، بالإضافة لوسائل الإعلام؛ فلم تعد قضية طلب التأجيل على التصويت قضية فلسطينية داخلية، بل فتحت أبواب الجدل بشأنها على مصراعها عربياً ودولياً. وعقب اتّساع حالة الغضب وجدت القيادة الفلسطينية نفسها أمام أزمة خطيرة، فلم يكن هناك صورة واضحة لدى أقطاب منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية حول من يقف خلف قرار طلب التأجيل على التصويت، وظهر التشتت في المواقف ما بين موقف فصائل وممثلي منظمة التحرير الذي يتبنى التقرير، وبين الموقف الذي اتّخذ بطلب التأجيل، ودخلت قيادات أحزاب المنظمة ومسؤولي السلطة الفلسطينية في مربع إنكار كل طرف مسؤوليته عن طلب التأجيل، وبدأ الخطاب الرسمي الفلسطيني مشتتاً ومرتبكاً ومتناقضاً، ما انعكس جلياً على الأداء الدبلوماسي الرسمي والشعبي في مواجهة الأزمة، حيث وجدت الدبلوماسية الفلسطينية نفسها في مأزق كبير، وبدت غير قادرة على تقديم إجابات واضحة ومقنعة توضح أسباب طلب التأجيل على التصويت، وطبيعة الخطوات التي ستقوم بها القيادة الفلسطينية للتعامل مع الموقف.

نتيجة لذلك، وفي سبيل امتصاص حالة الغضب، تم الإعلان في الرابع من أكتوبر/ تشرين الأول عام 2009م عبر بيان صحفي صدر صح عن أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية آنذاك، ياسر عبد ربه، عن أنّ "الرئيس عباس وبعد التشاور مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس الوزراء، قرر تشكيل لجنة للتحقيق الشامل في ملابسات تأجيل قرار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بشأن تقرير غولدستون الخاص بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وتشكلت اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة القيادي في حزب الشعب، وعضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير حنا عميرة، وعزمي الشعبي المفوض العام لشبكة "أمان" غير الحكومية، التي تعنى بقضايا الفساد والنزاهة، وأمين سر لجنة الانتخابات المركزية رامي الحمد الله. وعلى اللجنة أن تقدم تقريرها خلال أسبوعين"²³.

وخلال أيام معدودة سارعت القيادة الفلسطينية إلى إعادة طلب التصويت على التقرير، في محاولة للخلاص من الأزمة والعمل على نزع فتيل أي حدث قد يفجر الأمور في وجهها، خاصة في ظل ما مورس على السلطة الفلسطينية من ضغوط وقفت خلفها

²¹ "اسرائيل تسعى لتغيير قوانين الحرب الدولية بعد تقرير غولدستون"، (الشابكة: العربية نت، 2009.10.21، www.bit.ly/3aib4SS ، تاريخ الإطلاع: 5.8.2020

²² "مفاجآت وخفايا تقرير جولدستون"، (الشابكة: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 09.10.2009، www.bit.ly/2CpDb6c، تاريخ الإطلاع: 9.8.2020

²³ "الرئيس الفلسطيني يشكل لجنة للتحقيق في ملابسات تأجيل التصويت على تقرير غولدستون"، (الشابكة: راية نيوز، 2009.10.4، www.bit.ly/2DXzuFj، تاريخ الإطلاع: 9.8.2020.

أطراف دولية دفعت بها لإتخاذ خطوة طلب التأجيل وأدت بها فيما بعد إلى أن تواجه حالة الغضب الجماهيري دون أي مردود سياسي، فقد "تراجع الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن)، عن طلب تأجيل التصويت على تقرير غولدستون، في السابع عشر من أكتوبر / تشرين الأول 2009 رغم ما تردد من أن 33 صوتاً، من إجمالي 47 صوتاً، كانت تكفي لإعتماد التقرير قبيل تراجعها هذا أيام عدة ... فتم التصويت على مشروع قرار يدعم توصيات تقرير غولدستون في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، يوم الجمعة، الموافق السادس عشر من أكتوبر/ تشرين الأول 2009، بأغلبية 25 عضواً، من أصل 47 عضواً"²⁴.

غير أن تشكيل الرئيس الفلسطيني للجنة تحقيق، وتراجع السلطة الفلسطينية عن طلبها تأجيل التصويت على تقرير غولدستون، ونجاحها بعد ذلك في الحصول على أغلبية لإعتماد مشروع قرار في مجلس حقوق الإنسان يدعم توصيات التقرير، لم يفلح في امتصاص الأزمة، فيما لاقت الصيغة التي شكّلت فيها لجنة التحقيق اعتراضات كذلك، بسبب أنّ رئيس اللجنة هو عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي جهة يجب أن تخضع للحساب حسب المنتقدين، لا أن تُحاسب أو تحقق في ملابسات التأجيل على اعتبار أنّ اللجنة التنفيذية هي الهيئة القيادية العليا للشعب الفلسطيني، وهي صاحبة القرار السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، وبالتالي فإنها تتحمل مسؤولية ما جرى بكل الأحوال، في حين كانت قيادات المنظمة تشير إلى أنّ ما وقع جاء نتيجة سوء تقدير وخطأ إداري ارتكب من الكادر الدبلوماسي لوزارة الشؤون الخارجية. إلى جانب ذلك أثارت حالة التأخير عن إعلان نتائج لجنة التحقيق فيما بعد غضب الشارع الفلسطيني وقادة الرأي الذين تساءلوا عن أسباب عدم إعلان النتائج لمدة تزيد عن شهرين من تسليم اللجنة لتقريرها.

والواقع أنه لم يتم الاعلان عدم إعلان نتائج التحقيق رسمياً في الموعد المعلن عنه؛ غير أن لجنة التحقيق قد حملت الرئيس الفلسطيني المسؤولية عن تأجيل التصويت على تقرير غولدستون، حيث قال عضو اللجنة عزمي الشعبي المفوض العام لشبكة "أمان" في لقاء صحفي جرى على شاشة تلفزيون وطن المحلية:²⁵

أنّ الرئيس لم يكن يتوقع أن يكون هناك أهمية كبيرة للتصويت في ذلك اليوم، وأعتقد أنه يمكن تأجيله لوقت آخر، ووفق ذلك اتخذ أبو مازن قرار التأجيل وهو ما أقرته اللجنة في تقريرها، واعتبرته قراراً خاطئاً وأنّ الرئيس يتحمل مسؤولية ذلك الأمر، وهو الذي أصدر الأمر لنمر حماد²⁶ والذي أبلغه بدوره إلى إبراهيم خريشة²⁷.

كذلك انتقدت لجنة التحقيق آليات إتخاذ القرار السياسي الفلسطيني والخلط والمزاوجة ما بين مراكز إتخاذ القرار، وأوصت بضرورة العمل على تعديل ذلك، وتنظيم آليات العمل السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، حيث أشار الشعبي إلى أنّ "توصيات لجنة التحقيق حملت المسؤولية أيضاً لوزارة الخارجية .. وكشف الشعبي النقاب عن تعهد الرئيس بنشر نتائج تقرير لجنة التحقيق أمام الرأي العام، بعد عرضه أمام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولكن رغم استلامه للتقرير واجتماع اللجنة التنفيذية مرتين إلا أن التقرير لم يُناقش.. وأوضح الشعبي أنّ تقرير لجنة التحقيق تضمن الكثير من التوصيات التي تخص النظام السياسي الفلسطيني، وضرورة توضيح كيفية إتخاذ القرار السياسي الفلسطيني، والتنسيق بين عمل مؤسسات السلطة ومؤسسات المنظمة، إضافة الى توصيات حول ملابسات تقرير غولدستون والتي كان أهمها التوصية المتعلقة بوزارة الخارجية، حيث دعت اللجنة مجلس الوزراء إلى إتخاذ واستخلاص العبر بشأن التقصير الذي حصل في وزارة الخارجية، ومسؤوليتها في عدم رفع تقرير إبراهيم خريشة إلى مجلس الوزراء"²⁸.

²⁴ خالد سعيد، حين صبو الرصاص على غزة، م، س، ص 558.

²⁵ نتائج تقرير لجنة التحقيق في تقرير غولدستون التي شكلها الرئيس محمود عباس، حوار تلفزيوني على شاشة تلفزيون وطن نشر بتاريخ 1.11.2010، يمكن مشاهدة الحلقة والنص على الرابط: www.bit.ly/2DTeAqK.

انظر أيضاً تصريحات للشعبي بذات المضمون، (الشابكة: www.bit.ly/33TvRes، تاريخ الإطلاع: 11.8.2020).

²⁶ المستشار السياسي للرئيس الفلسطيني محمود عباس - توفي في العام 1996م.

²⁷ إبراهيم خريشة هو مندوب فلسطين الدائم في الأمم المتحدة والهيئات الدولية ومجلس حقوق الإنسان.

²⁸ نتائج تقرير لجنة التحقيق في تقرير غولدستون التي شكلها الرئيس محمود عباس، م، س.

خاتمة: تلخيصاً لما سبق يمكن القول إن نشاط الدبلوماسية الشعبية الفلسطينية بعد النكبة كان سابقاً لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ككيان سياسي فلسطيني مستقل تم تجسيده وتثبيته بعد مرحلة من النضال الفلسطيني العسكري والدبلوماسي، وهو النشاط الذي استطاع خلال مسيرة تشكله وتطوره أن يحقق إنجازات مختلفة على صعيد تثبيت الحقوق الفلسطينية وترجمة ذلك دبلوماسياً عبر انتزاع قرارات دولية تعترف بالهوية السياسية للشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية. مع توقيع اتفاقية أوسلو في العام 1993م وإنشاء السلطة الفلسطينية كذراع يدير شؤون الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين، شهد النظام السياسي الفلسطيني حالة تحول على مستوى الخطاب الرسمي من ناحية وآليات إدارة الوضع الفلسطيني التي تراجع دورها وبالخصوص في مجال العمل الدبلوماسي. فتأسست وزارة التخطيط والتعاون الدولي التي حولت لاحقاً إلى وزارة الشؤون الخارجية، ما قلص من دور الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل خاص، واللجنة التنفيذية للمنظمة بشكل عام. الأمر الذي أدى إلى حالة من الإزدواجية في شكل اتخاذ القرار الدبلوماسي وصياغة الخطاب الرسمي، على نحو أدى إلى تشتت وإضعاف الدبلوماسية الفلسطينية بشقيها الرسمي والعام، وجعلها تعاني من الترهل في نقل الرواية الفلسطينية الرسمية في السنوات التي أعقبت تأسيس السلطة الفلسطينية، وأقل كفاءة بالمقارنة مع أداءها في المراحل التي سبقت ذلك، خاصة في ظل ظهور قوى سياسية في الساحة الفلسطينية ذات خطاب مختلف عن خطاب منظمة التحرير الفلسطينية مثل حركة حماس، وفتحها لعلاقات وقنوات اتصال مع قوى إقليمية خارج إطار علاقات منظمة التحرير الرسمية ومواقفها السياسية، وما رافق ذلك من حالة فرز وتجيش وصل حد حدوث انقسام سياسي أضر بشكل كبير في وحدة وتماسك الصف الفلسطيني وخطابه الوطني وتموقعه في خارطة السياسة العربية والدولية، ما ألحق ضرراً بقدرة الدبلوماسية الفلسطينية في التعبير عن نفسها وإيصال مواقفها الرسمية بكفاءة والدفاع عن مصالحها الوطنية، وتراجع قدرتها في حشد وتحريك الجماهير وتفعيلهم في إطار النشاط الدبلوماسي العام لخدمة الموقف الوطني الرسمي.

وقد ظهرت انعكاسات هذا التراجع والتشتت في المشهد الفلسطيني جلياً في محطات ومواقف عدة يعد طلب تأجيل التصويت على تقرير غولدستون أحد أبرز الأمثلة عليها، إذ أظهرت تداعيات طلب التأجيل، حالة الارتجالية والإزدواجية في اتخاذ القرار السياسي والدبلوماسي الفلسطيني في تلك الفترة وعدم وحدة الخطاب الفلسطيني، وضعف قدرة الدبلوماسية الفلسطينية بشقيها الرسمي والعام على نقل خطاب واضح ومقنع يعبر عن السياسة الرسمية الفلسطينية أو يدافع عنها بكفاءة، وهي الحالة التي تفسر اصطدام النظام السياسي الفلسطيني فترة تفاعلات تقرير غولدستون، وسهولة الضغط عليه والتأثير به وحرف مسار عمله وتغيير قراراته عند وجود أي نشاط سياسي أو إعلامي نقيض أو موجه يتبع لسلطة أو مؤسسة أو جهة تحمل خطاباً مغايراً لخطاب السياسة الرسمية الفلسطيني وتسعى لإضعافه.

ولا يخفى من جهة أخرى تعرض النظام السياسي الفلسطيني للضغوط الإقليمية والدولية الدائمة عند حدوث أي مستجد سياسي، ومحاولات بعض الأطراف والقوى العربية والدولية ابتزاز القيادة الفلسطينية بمختلف تكويناتها، ناهيك عن استغلال القضية الفلسطينية لصالح صراعات وأجندات تخدم مصالح هذه الدولة أو تلك، وهي كلها اعتبارات أدت إلى إرتباك الدبلوماسية الفلسطينية في ظل عدم إيضاح رؤية وموقف القيادة الفلسطينية تجاه العديد من الأزمات كما جرى في أزمة تقرير غولدستون، في محاولة منها لتجنب أي صراعات جانبية أو نوايا للتوريط السياسي أو زعزعة إستقلالية القرار الوطني الفلسطيني في ظل واقع داخلي وعربي شائك ومعقد ومناخ دولي خاضع للقوى ذات الأهداف الإستعمارية التي تتناقض ومبادئ التحرر الوطني وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

المراجع

كتب ودوريات

- خالد الحسن، *حول اتفاق غزة - أريحا أولاً.. وثائق ودراسات*، (عمان: دار الشروق، ط2، 1995).
- خالد سعيد، *حين صبوا الرصاص على غزة*، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط1، 2010).

دلال باجس، *الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية* (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، 2011).

سعيد أبو عبا، *الدبلوماسية: تاريخها مؤسساتها أنواعه*، (رام الله: دار الشيماء للنشر والتوزيع، ط1، 2009).

طلال الصافي، *الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية*، (القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، ط1 ب.ت).

مجد الهاشمي، *العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد*، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2003).

محمد الغمري، *القانون الدولي الدبلوماسي والقنصلي بين النظرية والتطبيق* (القاهرة: الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1999).

محمد جفال، *دور الدبلوماسية الفلسطينية في بناء الكيان السياسي الفلسطيني*، (فلسطين: جامعة القدس، رسالة ماجستير، 2013).

مروان البرغوثي، *الأداء التشريعي والرقابي والسياسي للمجلس التشريعي الفلسطيني* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010).

منى عزت، "الجماعة الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية"، (مجلة صامد الإقتصادي، عدد 138/137، 2004).

هنري كيسنجر (ترجمة: مالك البديري): *الدبلوماسية من الحرب الباردة الى يومنا هذا* (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1995).

Pradier Fodere. *Cours de Droit Diplomatique*. Premier Vol. Paris, 1900.

مقابلة

مقابلة شخصية للباحث مع سفير دولة فلسطين في المغرب جمال الشويكي، (الرباط: مقر السفارة الفلسطينية، 28 يوليو 2020).

مواقع الإلكترونية

سمير عوض. "الدبلوماسية العامة الفلسطينية"، الشابكة: www.bit.ly/2POHTNM.

"إسرائيل تسعى لتغيير قوانين الحرب الدولية بعد تقرير غولدستون". الشابكة: العربية نت، www.bit.ly/3aib4SS.

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، www.bit.ly/3aIVgyk.

"مفاجآت وخفايا تقرير جولدستون"، الشابكة: وكالة وفا، www.bit.ly/2CpDb6c.

"الرئيس الفلسطيني يشكل لجنة للتحقيق في ملابسات تأجيل التصويت على تقرير غولدستون"، الشابكة: راية نيوز، www.bit.ly/2DXzuFj.

"نتائج تقرير لجنة التحقيق في تقرير غولدستون التي شكلها الرئيس محمود عباس"، الشابكة: حوار تلفزيوني، تلفزيون وطن،

www.bit.ly/2DTeAqK